رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه:
خطة استثنائية لإخراج لبنان من تداعيات الأزمات وتأمين النمو المستدام

نظرا الى الترابط الوثيق بين السياسة والاقتصاد، يؤكد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه "اهمية الاستقرار السياسي لتنشيط الاقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو"، من دون ان يغفل الاشارة الى الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي بالتعاون مع مصرف لبنان "لتنسيق الآليات المناسبة لضخّ التمويل المطلوب للقطاع الخاص" مع تشديد على ضرورة اعتماد خطة استثنائية للخروج من تداعيات الازمات السابقة ووضع مؤسسات هذا القطاع على مسار النمو المستدام. وفي مسألة المديونية العامة، تتعامل المصارف مع الدولة كعميل مدين ولكن على اسس حرصها على اموال المودعين واحترام معطيات السوق محليا ودوليا في ضوء تقويم مخاطر البلد السيادية.

وقد أجري معه حوار حول هذه القضايا هنا نصه:

*** واكبتم نشاط القطاع المصرفي في الازمات الاخيرة في ظل تأخر لبنان عن مواجهة استحقاقات سياسية مهمة (رئاسة الجمهورية، حكومة العهد الجديد) تسبق استحقاق الانتخابات النيابية. فهل ترون ان القطاع المصرفي تأثر بتلك التطورات التي انعكست على النشاط الاقتصادي والاستثماري؟ وما هي مقومات الحصانة التي تتمتع بها المصارف؟**

- قد يبدو المشهد العام سورياليا لدى مقارنة ما شهده لبنان في الاعوام الثلاثة الماضية وما حققه القطاع المصرفي من انجاز استراتيجي تجاوز فيه تحدي الصمود واستيعاب الصدمات ليحقق نمواً نوعياً في بنيته وانتشاره ونتائجه حاصداً اعجاب المؤسسات المالية الاقليمية والدولية، ومكرساً دوره كقاطرة لاستعادة النهوض الاقتصادي. وبالتأكيد، ان خسارة لبنان معدلات نمو تفوق 20 في المئة وكبح قدرات مؤسساته على مواكبة الفورة النفطية، اصابا بالضرر القطاعات الانتاجية بكاملها ومنها القطاع المصرفي الذي يضطلع بدور حاسم ومحوري في حماية الاقتصاد.

فالقطاع المصرفي والمالي جزء حيوي من الاقتصاد، ويساهم بنحو 5 في المئة من الناتج المحلي، ويتفاعل حكماً مع معطيات البلد وحوادثه. لكنه بموجوداته (نحو 82 مليار دولار اي 4 اضعاف الناتج) وبمساحة انتشاره اقليمياً ودولياً وبمزاياه الخاصة، اكتسب مرونة فائقة في ادارة التعامل مع الأخطار الطارئة، وراكم مجموعة خبرات اثبتت جدواها في استيعاب تداعيات حالات متكررة من اختلال الاستقرار السياسي.

وشهد القطاع في الاعوام الماضية، عملية اعادة هيكلة تأسست على بنية نظام مصرفي سليم ومواكب للمعايير الدولية كانت كفيلة عودته سريعا لاحتلال مكانته في الاقتصاد ولكسب المطلوب من قدرات وميزات تنافسية تؤهله لتعزيز دوره وفق المؤشرات الآتية:

- حيازة موجودات تقارب الـ 82 مليار دولار. وهو يضاهي بذلك قطاعات مصرفية في بلدان اقليمية غنية بمواردها النفطية. علماً انه يدير اكثر من 100 مليار دولار .
- وجود بنية قانونية متطورة يواكبها نظام للسرية المصرفية، يكاد ينفرد به لبنان، يحمي خصوصيات العملاء بدون الاخلال بالمعايير الدولية في الافصاح والشفافية ومكافحة الاموال غير المشروعة.
- استقطاب مهارات وكفايات دولية في مجال الاعمال المصرفية والمالية والاستثمارية.
- تطوير شامل لبيئة الاعمال والوسائل المستخدمة بما يتوافق وتطلعات المتمولين والمستثمرين وحاجات الاسواق وخصوصا بالنسبة الى العمل المصرفي الحديث.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة سواء بالنسبة الى الكفايات البشرية او الى الاجهزة والمعدات، مما جعل الاستثمار في التكنولوجيا احد اهم ابواب الانفاق لدى مصارفنا.

المصارف والاقتصاد

*** مع العهد الجديد، اي دور للمصارف ولا سيما لجهة اعادة تنشيط الاقتصاد وتأمين حاجة القطاعات الانتاجية الى تمويل جديد يواكب المرحلة المقبلة؟ وهل من تقصير حيال تحسين المناخ الاقتصادي ولا سيما لجهة اعادة الانخراط في تنشيط القطاع الخاص وتعزيز تسليفاته، وتحديداً تلك الموجهة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة تحريك عجلة الاقتصاد؟**

- حدّد خطاب القسم المنطلقات الاساسية لاخراج لبنان من ازماته المتشعبة. وقد ايدنا، كهيئات اقتصادية هذه التوجهات. ويهمنا تأكيد اهمية الاستقرار السياسي كعامل محفز لتنشيط الاقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو في ظروف طبيعية. اذ رغم اكتساب الاقتصاد ميزة التعايش مع اجواء سياسية سلبية، يشهد البلد تطورات متسارعة ذات ارتباطات وابعاد محلية واقليمية ودولية. وليس من المناسب ان يكون الشأن السياسي على ماتعوده السياسيون سابقا، اذ تجعل الظروف المستجدة هذا الشأن وطنياً بامتياز لجهة مصير البلد ومستقبله.

ونحن واثقون بان السياسيين جميعهم يدركون هول ما حدث. ونعتقد انهم سيغلّبون لغة العقل ويقدمون مصلحة الوطن على اي مصالح اخرى. لذا، نرى ان امام العهد الجديد مهمات اساسية لتسهيل استعادة النمو وتعزيز مناعة القطاعات وفي مقدمها القطاع المصرفي. علما ان المصارف ساهمت، كما جمعيتها في دعم التدابير التي اتخذتها السلطات النقدية في هذا الاطار. وكنا في الازمات وتداعياتها في حال استنفار مع حاكمية مصرف لبنان لتنسيق التحرك تجنباً لاي خضات في السوق المالية والمحافظة على قواعد العمل وخصوصا في ما يتعلق بحرية الصرف والتحويل واستجابة لمقتضيات الهندسات المالية التي يقررها مصرف لبنان محافظة على الاستقرار النقدي.

ورغم الظروف القاسية التي عانينا، حرصت المصارف على توفير التمويل الضروري للانشطة الاقتصادية وبأفضل الشروط التي تسمح بها معطيات البلد والسوق، ومواكبة عملائنا في لبنان والخارج.

اما الجهة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص، فهي تزيد على 85 في المئة من الناتج المحلي، وهي نسبة قريبة من تلك السائدة في الكثير من الدول التي يعتبر فيها القطاع المصرفي الممول الرئيس للاقتصاد. ويعزى التباطؤ في نمو التسليفات للاقتصاد، الى السياسة الاحترازية للمصارف في شأن اقراض بعض الأنشطة الاقتصادية التي تعاني ركوداً ظاهراً، وانخفاض الطلب على الاقتراض من المؤسسات بسبب الاوضاع الاقتصادية اقليميا.

ان الاضرار المتراكمة منذ عام 2005 والتي تكاثرت بفعل العدوان الاسرائيلي عام 2006 والازمة السياسية التي تلته، شملت كل القطاعات ويمكن وصفها بالكارثية نظراً الى عمقها وما تتطلبه من تمويل متوسط وطويل الامد بمئات ملايين الدولارات، فيما تعجز الدولة عن تقديم اي عون نظرا الى ما يثقلها من عبء مديونية عامة وحاجتها الى تمويل نفقات الخزينة.

لذا نؤكد اهمية استثمار المخصصات المالية والتمويلية الناتجة من باريس 3. ويعمل المصرف المركزي وجمعية المصارف لتنسيق الآليات المناسبة لضخ التمويل المطلوب الذي ينتج بدوره آلية مناسبة لمعالجة جزء كبير من الديون الصعبة. لكن ثمة اجماعاً مصرفياً ومالياً على ان الحاجة ملحة لاعتماد خطة استثنائية تشترك فيها الدولة والمركزي مع المصارف وبالتعاون مع مؤسسات تمويل عربية ودولية لضمان اخراج القطاع الخاص من تداعيات الازمات واعادة مؤسساته الى مسار النمو المستدام.

ومن المهم التأكيد ان واجبات المصارف حيال المؤسسات لا تعفي الدولة من مسؤوليتها في هذا المجال، بل يجب ان تحفزها، ومعها اصحاب القرار والفاعليات على وضع برنامج متكامل لتحصين القطاع المالي والنقدي حيال استمرار ظروف اقتصادية داخلية وخارجية صعبة مستمرة من جهة، وبغية توفير بنية ملائمة للنمو المستدام واستحداث فرص عمل على المديين المتوسط والبعيد مما يساهم في إحداث تحوّل في المسار الاقتصادي العام، سواء لناحية تعميق ثقة المستثمرين وتطويرها او لناحية المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو -اقتصادية القائمة. ونحن واثقون بان دور الجهات الداعمة متمم ومساعد لدور لبنان، ويخطئ اللبنانيون اذا قاربوا الدعم الدولي والاصلاح بذهنية إقتسام المغانم والمكاسب كما في إعادة الاعمار، فضخموا كلفتها وحدّوا

من مفاعيلها. ونحن في زمن التضحيات وشدّ الاحزمة من أجل الاقتصاد على "سكة" النمو. اننا في زمن توزع الاعباء. والمهم ان تجري العملية بعدالة وبحماية للأنشطة والفئات الاكثر انكشافاً في اقتصادنا. ويعادل التوافق الوطني في المجال الاقتصادي- الاجتماعي التوافق المطلوب في المجال السياسي - الامني. بل ان النجاح في الثاني غير ممكن دون إطلاق جدّي للأول، فكلاهما من المقومات الاساسية لأي دولة تستحق هذه التسمية.

الدين العام والقطاع الخاص

*** بعد باريس 3 وانكفاء المصارف عن المساهمة في اعادة هيكلة المديونية العامة على غرار مساهمتها في باريس 2، تستمر في تمويل جزء من الدين عبر تجديد الاستحقاقات. فهل تعتبرون ان المضي في هذه السياسة على حساب تمويل القطاع الخاص صحي، ولا سيما انها موضع تحفظ من المجتمع الدولي (بسبب الارقام المرتفعة للدين) بما يؤثر على تصنيفها جرّاء المخاطر التي تتحملها؟**

- ان مشكلة الدين البالغ نحو 42 مليار دولار تشكل موضع الثقل الاساسي في الازمة المالية التي تعانيها الموازنة. وهي ايضاً احدى المعوقات الاساسية التي تكبح النمو وتؤثر سلباً على مخططات معالجة ازمة الاقتصاد وتكبير حجمه. وما زاد من حجم المشكلة وتأثيرها، ان خدمة الدين باتت تستنزف الجزء الاكبر من واردات الموازنة، وتسبب باستمرار العجز الذي يسبب بدوره تنامي كتلة الدين. لذا، يجب ان تركّز جهود الحكومة على كسر هذه الحلقة المفرغة التي تنذر بتداعيات مؤلمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ونشير هنا الى ان الهدف الاساس للدعم الذي نقدمه يتمثل بمعاونة الدولة في معالجة المديونية مما ينعكس مباشرة على التصنيف السيادي المرشح للارتفاع، اذا تمّت ملاقاة الدعم الخارجي باستقرار سياسي داخلي يفتح الطريق امام قيام الدولة وخصوصاً الحكومة بالدور المركزي في اعادة تنشيط الاقتصاد وحفز النمو واستعادة الثقة كعوامل مؤثرة في التصنيف السيادي. فالمصارف هي المموّل الرئيس للدولة. واي تحسن يطرأ على تصنيف الديون الحكومية من شأنه تخفيف الاعباء التي تتحملها المصارف لجهة المخصصات المقابلة وخصوصاً مع بدء تطبيق "بازل 2".

ووفقاً لهذه المعادلة، دعم القطاع المصرفي باريس 2 ولم يكن محايداً في تثمير نتائج مؤتمر باريس 3، وهناك تنسيق تام مع مصرف لبنان لدعم اي مبادرة بناءة تساهم في اعادة تنشيط الاقتصاد واستعادة الثقة. لكن من المهم التأكيد ان المصارف التي التزمت تمويل الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، تتعامل مع الدولة كعميل مدين وفقاً للاعتبارات الآتية:

1- الحرص على اموال المودعين وادارتها وفق اقصى التدابير الاحترازية التي تمليها

الدكتور جوزف طربيه.

معايير الادارة الرشيدة واصول العمل المصرفي السليم.

2- التعامل بإيجابية مع توفير التمويل اللازم للدولة والاقتصاد، في سياق النهج القائم على التواصل الدائم والحوار البنّاء.

3- ضرورة احترام الدولة إلتزاماتها حيال اصداراتها السابقة في اسواق دولية بإدارة مؤسسات دولية ووفق شروط وآجال محدّدة.

4- إحترام معطيات السوق المحلية والدولية وتلك المتعلقة بموارد المصرف وسيولتها، ولا سيما بالعملات الاجنبية وفي ضوء تقويم مخاطر البلد السيادية Sovereign Risk من مؤسسات التصنيف الدولية.

قانون الدمج ومعايير "بازل 2"

*** منذ مطلع السنة انخرط لبنان في منظومة تطبيق معايير "بازل 2" المتشددة. ترون تغييرات سيحدثها هذا الالتزام الطوعي في هيكلية القطاع المصرفي لجهة فتح باب الدمج والتملك؟ وما هي الاضرار المحتملة لتطبيق المعايير واهمها زيادة الرسملة والتحوط لزيادة المخاطر مع ارتفاع وتيرة النشاط المصرفي وتنوعه (نموذج ازمة التسليفات العقارية في الولايات المتحدة)؟**

- تسعى المصارف الى التأقلم مع التطورات العامة سواء منها السياسية او الاقتصادية الداخلية والخارجية. وهي تقوم بالتعامل بمهنية عالية مع المخاطر العامة والخاصة التي تواجهها وتستمر بزيادة اموالها الخاصة وإبقاء نسبة عالية من السيولة الدولية لديها. اذ تبيّن الاحصاءات ان معدل الملاءة يفوق بنقاط عدة الحد الادنى المفروض من السلطات النقدية والبالغ 12 في المئة، والحد الادنى وفقاً للمعايير الدولية هو 8%. وتلتزم المصارف ايضاً الادارة السليمة لموجوداتها ومطلوباتها. ومن الميزات التي نفتخر بها المهنية العالية والتمرس بإدارة الاموال والمخاطر. وهذا يبدو جلياً في مؤشرات نسبة الملاءة والسيولة وتقليل مخاطر التوظيف والاستثمار وحجز المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها او الصعبة. ويمكن الجزم بان المصارف سليمة ومتينة وتمتلك القدرات الكافية لجبه اي تطورات طارئة.

وتعترف المؤسسات المالية، كما صندوق النقد والبنك الدولي ووكالات التصنيف، بان ادارات المصارف في لبنان تتبع سياسات تحصّن القطاع وتعزز استقراره. ويحوز القطاع عموماً تصنيفاً جيداً ومتقدماً احياناً رغم تأثره بالتصنيف السيادي للدولة. وبالفعل، تستمر المصارف بالتفاعل الايجابي مع متطلبات "بازل 2" عبر توسيع قاعدة المساهمين ووضع انظمة رقابة داخلية، بموازاة التزام المعايير والقواعد المعتمدة او المرتقبة للصناعة الدولية والتي يعمل على نشرها بنك التسويات الدولية وصندوق النقد ومجموعة "غافي" وغيرها، اضافة الى تطبيق القواعد الدولية للمحاسبة والتدقيق وتطوير العمل الاداري والمحاسبي في اتجاه تحسين الشفافية وترشيد الادارة. وبناء على ما انجز، بات القطاع في موقع ملائم لمواصلة تطبيق المعايير الجديدة وفق الصيغة التي تقررها السلطات النقدية بالتشاور مع الهيئات الدولية.

وقد شكّل الدمج احد الخيارات الاستراتيجية للقطاع في اطار اعادة هيكلة بنيته وتعزيز قدراته ومزاياه التنافسية لحيازة الحصة الاكبر من السوق المحلية وتعزيز دور بيروت كمركز مالي في المنطقة، كذلك الامر بالنسبة الى الانتشار خارج لبنان وتولي دور متقدم في القطاع المصرفي العربي وفي الاسواق الاقليمية.

وجاء اعتماد هذا الخيار في العقد الماضي، وباستمرار بعد عام 1992، كأحد الحلول الاساسية الناجحة لتجميع الوحدات المصرفية التي زاد عددها بما لا يتلاءم والقدرة الاستيعابية للسوق، بغية مواجهة تحديات التوسع والنمو واستخدام التقنيات الحديثة المكلفة. وواكبت السلطات التنفيذية والاشتراعية والنقدية هذا الخيار، فاصدرت عام 1994 قانون تسهيل اندماج المصارف ومددت مفاعيله لـ5 سنوات، فساهم ايجاباً في تلبية متطلبات الاسواق وحاجات الرسملة وضخ الاموال الاضافية للتحديث ومواكبة التكنولوجيا المصرفية.

ومع هذه الانجازات وتحقيق المصارف معدلات نمو جيدة، مقارنة بالمعدلات الخارجية، امتلكت الوحدات المصرفية امكانات اكبر لتوسيع نطاق عملياتها محليا وخارجيا. فاندفعت لتعزيز رساميلها واموالها الخاصة وتكبير كياناتها بما يتناسب وتوجهاتها الاستراتيجية لتقوية تمركزها المحلي ودورها في النهوض بالاقتصاد، ولتعزيز دورها في الاسواق الخارجية وبالاخص العربية ودول الاغتراب، اضافة الى اعادة هيكلة انتشارها التاريخي في اسواق المال الرئيسة.

ونعتقد ان توقف العمل بقانون الدمج ساهم في تأخير عمليات كانت تترقبها السوق، لذلك اعلنا مراراً ان ما اثير حول ثغر في التطبيق، يجب الا تشكل عائقاً امام الاستمرار في مفاعيله الايجابية بعد ادخال التعديلات المطلوبة باعتباره محفزاً مهماً لمزيد من الدمج الذي سيؤهل المصارف لاكتساب مزايا تنافسية وتطوير دورها في الاسواق المحلية والخارجية.